

تلخيص «النزعة العلموية» للدكتور سلطان العميري

مفهوم الاستغناء بالمعرفة

هو الاعتقاد بأن العلم التجريبي قادر على قيادة حياة الناس في كل المجالات، فلا حاجة لمصدر آخر للمعرفة، فالعلم هو المصدر الوحيد وعلى أساسه تقاس الأمور، وكل ما خالف العلم من دين أو أخلاق أو فلسفة فهو باطل.

نشأة النزعة العلموية

بدأت في القرن السابع عشر مع ظهور النظريات العلمية التي كشفت ما كانت عليه الكنيسة من خرافات، فنفر الناس منها وتعلقوا بالعلم، لا سيما مع ظهور نظريات علمية قوية متماسكة.

وتوسع الأمر أكثر وأكثر في القرن التاسع عشر حتى غدا العلم إلهاً جديداً، وتشكلت النزعة العلموية في هذه المرحلة. حتى سماها الفيلسوف روجيه جارودي بـ(الأصولية العلموية).

وظلت هذه النظرة ذات أثر كبير في العصر الحاضر، ولم يقتصر تأثيرها على ناحية واحدة من نواحي الحياة، بل امتد إلى كل النواحي الدينية والفلسفية والاجتماعية والنفسية، وظهرت أصوات تطالب بتغيير كل تلك الأمور بما يوافق العلم. ويعد تيار (الوضعية المنطقية) من أكثر الأصوات التي نادى بذلك.

وترجع أصول دعاوى أصحاب النزعة العلموية إلى ثلاثة أصول أساسية:

الأصل الأول: الاستغناء بالتفسير العلمي التجريبي للحياة وأسرار الكون عن تفسير الدين والفلسفة.

الأصل الثاني: الاستغناء بالمنهج العلمي التجريبي عن غيره في طريقة اكتساب المعرفة.

الأصل الثالث: الاقتصار على تفضيل المنهج العلمي التجريبي.

وهذا نقد لها يبين ما في النزعة العلموية من خلل:

الأصل الأول: الاستغناء بالتفسير العلمي.

مرادهم بهذا الأصل: بما أن العلم فسر للإنسان كثيرا من ظواهر الطبيعة وأسرار الكون فهو قادر على تفسير ما بقي، فلا حاجة إذا لمصدر آخر -كالدين والفلسفة- لتفسير الكون، أو وضع نظام للحياة.

ومن أقدم من دعا إلى ذلك: مؤسس الوضعية المنطقية الأول (أوجست كونت). وتضافرت جهود كثير من علماء الفيزياء، والفلك، والبيولوجيا، وعلم النفس، في سبيل إثبات عدم الحاجة للدين في تسيير شؤون الحياة.

تقويض هذا الأصل

قيمة العلم وقيمة ما قدمت للبشرية من خدمات ليست هي محل الخلاف مع الغلاة في العلم، بل موضع الخلاف هو تقديس العلم والعلو فيه. وقد انتقد هذه النظرة علماء الدين والفكر والفلسفة، بل من العلماء التجريبيين من انتقدها، ومن أشهرهم (هنري بوانكاريه).

ومن المؤلفات في ذلك كتاب العالم الأمريكي (كرسي موريسون): «الإنسان لا يقوم وحده»، الذي ترجم بعنوان «العلم يدعو إلى الإيمان»، وقد ألفه ردا على كتاب (هكسلي) «الإنسان يقوم وحده». وتشكلت في الغرب في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين تيارات تنتقد النظرة العلموية.

بل صرح عدد من العلماء الناقدين للدين بأن حصر الحقيقة في النهج العلمي غير صحيح.

وزاد من قوة هذه الانتقادات، بل وأضعف النظرة العلموية = الاكتشافات العلمية الحديثة التي أظهرت عجز العلم عن تفسير كثير من قضايا الكون.

ومن البراهين والأدلة الدالة على هشاشة هذا الأصل:

١. العجز عن الإثبات.

دعواهم أن العلم كاف في تفسير كل الحقائق، دعوى تحتاج إلى دليل. والدليل إما أن يكون معتمدا على العلم أو غيره، أما اعتماده على العلم فباطل لأنه استدلال على صحة الشيء بنفسه، وهذا خلل استدلال غير مقبول، وإن استدلوا بغير العلم فقد ناقضوا دعواهم.

ثم إن حقيقة دعواهم: قضية كلية موجبة، ومثل هذه القضية لا تثبت بالتجربة، لأن القضايا العامة المطلقة ليست تجريبية، فلا سبيل لإثبات صحتها مع إبطال كل المناهج إلا المنهج العلمي التجريبي.

٢. بطلان القاعدة المؤسسة.

فدعواهم مؤسسة على قاعدة حصر مصادر المعرفة بالحس، وهي قاعدة باطلة.

٣. استقرار الاعتقاد بالقصور العلمي.

في بداية القرن العشرين، ومع ظهور عجز العلم عن تفسير كثير من الظواهر، بات عجز العلم رأياً مستقراً عند كثير من الناس، بل ظهر قصور العلم في كل مجالات العلم التجريبي، وكذلك فيما يتعلق بأمور الأخلاق والقيم والتعليل والغاية.

ومن الجهود في بيان ذلك: كتاب (سوليفان) «حدود العلم» الذي كرسه للتأكيد على قصور العلم، واستحالة إحاطته بكل شيء، وإثبات أن له حدوداً لا بد أن يقف عندها.

ومنها: ما ذكره الدكتور هاني رزق - بعد دراسة مطولة عن نشأة الكون والحياة - أن هناك أسئلة كثيرة لم يستطع العلم أن يجيب عليها، ومن أهمها خمسة أسئلة: ١ كيف سار الكون من لحظة الانفجار العظيم إلى ظهور الإنسان ٢ تفسير حدوث الانفجار العظيم ٣ تفسير حدوث الانفجار الأعظم في نقطة تفوق درجة حرارتها درجة بلانك التي تشكل الجدار الثاني الذي لا يمكن تجاوزه فيزيائياً ٤ تفسير توحيد القوى الطبيعية الأربع في قوة واحدة منفردة ٥ تفسير التلازم المذهل للثوابت الطبيعية بعضها مع بعض.

موقفهم من ثبوت القصور العلمي

يحاول أصحاب النزعة العلمية الخروج من هذا المأزق عن طريق ادعاء أن ما قُصِر العلم عن تفسيره حالياً، فسوف يجد له تفسيرات في المستقبل.

وهذا جواب باطل من وجوه:

أولاً: هذا الجواب فيه حيدة عن أصل الإشكال، فإنه من المسلّم أن العلم قد يصل إلى تحليل بعض الظواهر، لكن هناك كثيراً من الحقائق لا تدخل أصلاً ضمن نظام البحث التجريبي، لكونها ليست ذات طبيعة تجريبية، وذلك كقضايا الخير والشر، والحكمة والتعليل، والأخلاق، وهي قضايا جوهرية في حياة البشرية.

على أن كثيراً من الأسئلة العلمية المعقدة لا يمكن للعلم الإجابة عنها إلا بعد تغييرات جذرية في قوانين العلم، وهذا يتطلب أزمنة طويلة.

ثانياً: هذا الجواب متضمن للإقرار بعجز العلم في العصر الحاضر، وهو مناقض لدعوى قدرة العلم على حل جميع المشكلات.

ثم إن التحول من هذه الدعوى إلى مجرد الوعد بقدرته على ذلك في المستقبل، يعد تراجعاً عنها، فكيف نستغني به الآن ولما تتحقق الدعوى.

ثالثاً: هذا الجواب مبني على مقدمة لا برهان عليها، وهي أن العلم في المستقبل سوف يثبت صحة ما يذهبون إليه الآن.

- وهذا تحكّم لا مسوغ له.

- وهو معارض لطبيعة العلم نفسه، فإن العلم لا يقبل التنبؤ بنتائجه، وكم من الأمور التي تنبأ بها العلماء، ثم أثبت البحث بطلانها. ومما يدل على تحييز أولئك الغلاة أنهم لم يقتصروا على دعوى تأييد العلم لهم في المستقبل، بل شكك بعضهم في بعض النظريات الحالية بدعوى أن العلم سيدحضها.

رابعاً: لنا أن ننسج دعوى على طريقتهم فنقول: إن العلم في المستقبل سيثبت عجزه بشكل أكبر، بل سيدعم الإيمان بالأديان، لا سيما وقد ظهرت دلائل كثيرة على هذا، وتجلت هذه النظرة على السنة كثير من العلماء.

خامساً: حين يقول الغلاة: إن العلم سيجيب عن تلك الإشكالات في المستقبل، فإنهم يقعون فيما يرمون به المؤمنون -زورا-، فيقولون: أنتم تؤمنون لتسدوا الثغرات الواقعة في علمكم بالكون، فتنسبون أي أمر لا تعلمونه إلى الله.

سادساً: يعيب الغلاة في العلم على المؤمنون إيمانهم بالغيب، وأنهم يسلمون عقولهم إلى أمور لا تثبت بالتجربة، ودعواهم قائمة على الإيمان بغيب لا دليل تجريبي عليه بين أيديهم.

٤. اختزال المكونات الإنسانية الرحبة وتفكيكها.

النزعة العلمية تحصر توجه العقل الإنساني في جانب العلوم التجريبية، وتصرفه عن غيرها وتزهد فيها، كقضايا الأخلاق والوجود.. مع أنها قضايا مركزية في حياة البشرية، لا يمكن أن تستقيم الحياة البشرية إلا بها. فلا تستطيع النزعة العلمية إذا توجيه الإنسان.

٥. الخلط بين النظرية ومدلولها المعرفي.

الاستدلال بالنظريات العلمية على الأيديولوجيات -ومنها إنكار وجود الخالق- قائم على إخراج العلم التجريبي عن مساره، فمسار العلم التجريبي لا يتطرق ولا يصلح لأن يستعمل في الاستدلال على الدين والفلسفة، فاستعمال العلم في ذلك لا يعدو أن يكون نظرات واستنتاجات خاصة لأشخاص معرضين للخطأ. ونتيجة لشدة افتتان الناس بالعلم فقد أصبحوا يتنازعون النظريات العلمية.. كلما ظهرت نظرية تنازعوها، كل يريد أن يجعلها في صفه.

ومن ذلك: النظرة العلمية في إنكارها للأديان اعتمادا على أن العلم كاف للبشرية.

ومن ذلك: نظرية نيوتن في الجاذبية، حيث استغلها أتباع الدين الربوبي الطبيعي، في قولهم بعدم الحاجة لإرسال الرسل وتأييدهم بالمعجزات، وقالوا: إن الله خلق الكون على نظام ثم لم يتدخل فيه. واستغلها الملحدون في إنكارهم لوجود الخالق بزعمهم أن هذه النظرية تثبت عدم الحاجة لإله.

ومن ذلك: نظرية دارون، حيث استغلها المجرمون والقتلة، بزعمهم أن هذه النظرية تدل على أن البقاء للأصلح والأقوى، بل ذكر المؤرخ الإنكليزي (رونالد سترومبج) أنها من

أسباب الحرب العالمية الأولى. واستغلها الماركسيون في دعمهم لأيديولوجيتهم القائمة على الصراع بين طبقات المجتمع.

ومن ذلك: النظرية النسبية، فقد لقيت ترحيباً من الفلاسفة المثاليين لنزعتها المعارضة للمادية. وهاجمها الفلاسفة الماديون لكونها استبعدت مفهوم المادة.

ومن ذلك: الحتمية البيولوجية [وهي نظرية قديمة تقوم على أن جميع سلوك الإنسان والاختلافات بين البشر محكوم باختلافات بيولوجية لا تقبل التغيير ولا التبديل]. واستغلها الرأسماليون في تفضيلهم للجنس الأبيض.

وقد كشف استغلال أصحاب النزعة العلموية للعلم في الأيديولوجيات عن تناقضهم، فإنهم في القرن التاسع عشر تمسكوا بالحتمية البيولوجية في إنكار وجود الله، ولما انقلب العلم عليها في القرن العشرين وجاء بالفوضى الذرية جعلوا هذه النظرية دليلاً على عدم وجود الخالق.

٦. الانتقائية الاستدلالية.

الغلاة في العلم ينتقون بعض النظريات ويستندون عليها في إنكار وجود الخالق، ويغفلون كثيراً من النظريات التي تدل على وجوده، وهذه انتقائية في الاستدلال تتناقض مع المنهج العلمي.

وفي العلم التجريبي الحديث كثير من النظريات التي تدعم جانب الإيمان، ولذا فهناك أعداد كثيرة من العلماء المؤمنين بوجود الخالق.

٧. القفز الحكمي.

وهو الانتقال إلى النتيجة من غير أن يكون في مقدمات الدليل ما يستلزمها أو يقتضيها، أي أن الدليل لا يدل على المدلول.

وهم يقعون في هذا عندما يدعون أن نظرية معينة تدل على عدم وجود الخالق، وعند النظر فيها لا تجد فيها ما يدل على ذلك.

مثال: استغلال الملحدون لنظرية نيوتن في الجاذبية، مع أنها لا تتناول مصدر الكون ومنشأه، إنما تكشف عن سبب من أسباب جريان العمل فيه، ونيوتن نفسه لم يفهم منها إنكار وجود الخالق.

٨. الآثار المدمرة للعلم الحديث.

لو سلمنا بمنهج الغلاة في العلم في خلطهم بين النظريات العلمية وبين الاستنتاجات فيمكن أن نقول: مع وجود الآثار الحسنة الكثيرة للعلم في حياة البشر، إلا أن له آثاراً سيئة مدمرة للحياة، من ضياع القيم الأخلاقية، وتلويث المياه والبيئة، وانقراض كثير من السلالات الحيوانية، وانتشار الأسلحة الفتاكة، والأمراض الجديدة المستعصية. إذا فلا حاجة للعلم.

وقد هرب أصحاب النزعة العلموية من هذا الإشكال بقولهم: إن هذه تطبيقات خاطئة للعلم، فلا يؤثر هذا على العلم نفسه.

وهذا يكشف عن تناقضهم المنهجي، فإنهم هنا ينكرون الخلط بين العلم وبين ما يستنتج منه، لكنهم لما يدعون أن العلم يبطل الإيمان يعتمدون على ذلك الخلط.

وما سبق يؤكد أن المنهج العلمي لا يصلح وحده لقيادة العالم وإصلاح حاله، بل لا بد معه من مصادر أخرى.

الأصل الثاني: الاستغناء بالمنهج العلمي

أي أن منهج البحث العلمي هو الطريقة الوحيدة الصالحة لتحصيل المعرفة، وما سواه من المناهج خاطئ، فالعلم باعتماده على التجربة والملاحظة يقدم لنا طريقة صحيحة لاكتساب المعارف، فكل ما لم يثبت بالمنهج العلمي التجريبي فهو غير ثابت. وهذا المنهج امتداد للمنهج الفلسفي الحسي الذي تشكل في القرن السابع عشر، واكتملت صورته في القرن الثامن عشر. وهذه الدعوى من أخطر وأكثر ما يعتمد عليه الغلاة في العلم، لكونها تتعلق بموضوع الاستدلال، وكيفية اكتساب المعرفة.

ومن المهم جدا في هذا المقام التمييز بين مكونات المنهج العلمي التجريبي.

مكونات المنهج العلمي التجريبي

المكون الأول: القابلية للاختبار والتجريب

يرى الغلاة في العلم أن التجارب وحدها هي التي تعطي المعرفة، وتتسم نتائجها بالموضوعية والدقة، وأن الأديان عبارة عن أوهام لأنه لا يمكن إخضاع مفاهيمها للتجارب، وأنها فاقدة للصفة العلمية. ودعواهم هذه لا دليل عليها، وهي قائمة على المبالغة الخارجة عن الحقيقة، ومما يدل على ذلك:

١. استحالة التوحد المنهجي.

دعوى إمكانية معالجة كل الظواهر الكونية والحياتية بالمنهج التجريبي، دعوى باطلة لا برهان عليها، وهي قائمة على المجازفة والتعميم المتعسف، وذلك لأن الحقائق الوجودية في الكون مختلفة في طبيعتها، فطبيعة العلوم الإنسانية -مثلا- لا تحتل المنهج التجريبي ولا تنسجم معه، فمن المستحيل أن يوجد منهج واحد يستوعبها جميعا، فلا بد من تعدد المناهج، وهذا ما أكده عدد من علماء فلسفة العلوم، وقد أكدوا كذلك ألا تنافر بين العلم والفلسفة، ومن أشهرهم (باومر فيير أيند) في كتابه «ضد المنهج: مخطط تمهيدي لنظرية موضوعية في المعرفة».

وقد دلت نصوص الشرع وأكدت على أن الوحي ليس هو المصدر الوحيد للمعرفة، بل لا بد من المنهج التجريبي في معرفة مكونات الوجود، وعلى ذلك دلائل، أهمها:

– تأسيس مبدأ التجريب في أمور الحياة المحضة، كما في حديث تأبير النخل، فإنه أفاد أن ما كان من الأمور الدنيوية المحضة فإنه مرجعه إلى الخبرة والتجربة، وأن قانون تلك التجربة متروك لعقول الناس ومعارفهم.

– النزول على رأي الخبراء، كما في نزول النبي صلى الله عليه وسلم على رأي الحباب بن المنذر في غزوة بدر.

– الاعتماد على الإحصاء العددي، كما في حديث حذيفة «أحصوا لي كم يلفظ الإسلام»، وفي رواية: «اكتبوا لي من تلفظ بالإسلام من الناس» قال: فكتبنا له ألفاً وخمسائة رجل.

وقد تأثر علماء المسلمين بهذا المنهج، فاجتهدوا في دراسة المنهج التجريبي وتوسعوا فيه.

أما الغلاة في العلم فقد تأثروا بالتفكير الكنسي، الذي ادعى لنفسه امتلاك تفسير كل الظواهر الوجودية، وأن كل من خالف تلك التفسيرات فقد وقع في الهلاك.

٢. اشتمال المنهج العلمي على مكونات غير تجريبية.

في المنهج العلمي مكونات غير تجريبية، وهي مكونات جوهرية، ولا يمكن التحقق منها من خلال التجربة والاختبار لكونها أموراً غير تجريبية.

ومما يبين ذلك:

– وجود الفروض العلمية التي تسبق التجربة، وقد تحول منهج العلم في أواخر القرن العشرين إلى ما يسمى بـ(المنهج الفرضي الاستنباطي)، وأكثر أصحابه من التأكيد على أهمية دور الخيال والحدس في المنهج العلمي.

– إيمان العالم في العصر الحديث بعدة نظريات غير خاضعة للتجربة، بل هي ذات طبيعة ميتافيزيقية، لا يمكن التحقق منها تجريبياً، كنظرية النسبية، ونظرية الكم.

– وجود البعد التسليمي في المنهج العلمي، فالباحث لا بد أن يعتمد على قدر من التسليم والمصادرة التي لم يتحقق منها، كالتسليم والاستناد إلى أن العالم له وجود حقيقي موضوعي، وأن قوانين الكون متسقة ومطرودة ثابتة.

٣. توسيع معنى التجريب.

لم يستند العلم إلى التجريبية الشاملة المباشرة لأنه أمر مستبعد جداً، ولم يجعل ثبوت الأمر ووصفه بالحقيقة قاصراً على التجربة، وإلا لفقد كثيراً من مكوناته الجوهرية.

ولذا فقد وسع العلماء مفهوم التجربة حتى أدخلوا فيه آثار الشيء المترتبة عليه – وليس هو من المنهج التجريبي حقيقة – فأثبتوا أموراً وصفوها بالحقائق العلمية من غير تجربة، كقانون الجاذبية، والإلكترون، والبروتين، والأجرام السماوية البعيدة.

وهذا المنهج صحيح لا غبار عليه في اكتساب المعرفة، وهو معتمد على مبدأ السببية، ومشتتمل على الاستبطان العقلي الضروري، وإنما محل الإنكار عليهم ثلاثة أمور:

- التطبيق الخاطئ لهذا المنهج وعدم استيفاء شروطه، كما في نظرية التطور.
- تطبيقه في النظريات العلمية فقط، وادعاء عدم صلاحيته للتطبيق على غيرها.
- وصفه بالمنهج التجريبي، وهو ليس تجريبيًا محضًا، بل تجريبي عقلي.

والدين في أصوله الكبرى يقوم على هذا المنهج، وهو الاستدلال بالآثر على المؤثر، لكن الملاحظة ينكرونه في الدين ويستعملونه في العلم، فيقعون في التناقض.

٤. الوقوع في التناقضات المنهجية.

من أقوى ما يدل على بطلان الأفكار تناقضها، وقد وقع الغلاة في العلم في جملة منها:

- استعمالهم لمبدأ السببية، مع إنكارهم استعماله من قبل المؤمنين في إثبات وجود الخالق.
- قولهم: إن الدين غير داخل في التجريب، ثم ادعوا أنهم أن العلم يبطل الدين، ثم إنكارهم على المؤمنين استعمالهم للعلم في إثبات الإيمان.
- وليس سبب تناقضهم عدم قابلية الدين للتجربة، بل السبب الذي دفعهم لذلك هو خوفهم من استغلال المؤمنين بوجود الخالق لنفس أدواتهم في إنكاره، فيضطرون حينئذ للتسليم على الأقل- بأن الدين قائم على أسس معقولة.
- وصفهم لما يوافقهم من البحث العلمي بالنزاهة والعمق، والتشكيك والطعن فيما يخالفهم.

٥. القفز الحكمي.

غاية ما يدل عليه المنهج العلمي التجريبي هو عدم الحكم بنفي ولا إثبات على ما لا يدخل في نطاقه، والقضايا الدينية غير داخلية، فلا ينبغي أن يحكم عليها المنهج العلمي بنفي ولا إثبات.

مناقشة قولهم: إن العلم يدل على إبطال الدين

الذي يقول بذلك إما أن يقوله لأنه يعتقد أن ما لا يدركه العلم فهو غير موجود، وإما لأنه يعتقد أن ما لا دليل على وجوده في منهج معين فهو غير موجود.

فإن قال بعدم وجود ما لا يدركه العلم، فقد خالف الواقع وضرورة العقل، فالعلم كاشف لا خالق، ويلزم من قوله أن المجرات الكبيرة -مثلا- كانت معدومة قبل اكتشافها.

وإن قال: أنكر الأديان لأن المنهج التجريبي لا يدل عليها. قيل له: هذا قفز حكمي، لأنك أخذت الحكم من دليل لا يدل على ذلك، فعدم الدليل المعين ليس دليلاً على العدم، أي أن عدم إدراك الشيء بطريقة معينة لا يعني عدم وجوده، فقد يثبت بدليل آخر.

والأصل المنهجي الذي يدل على هذا الحكم راجع إلى **(طبيعة الدليل)**، فإنها قائمة على التلازم بين الدليل والمدلول، فالدليل ملزوم دائماً، والمدلول لازم دائماً، فكلما وجد الدليل (الملزوم) فلا بد من وجود المدلول (اللازم). وهذا يعني أن الدليل يجب طرده ولا يصح انعكاسه، فكلما وجد الدليل وجد المدلول، وهذا لا يعني العكس، فلا يعني أنه إن لم يوجد الدليل المعين فالمدلول غير موجود. ومن هنا تأسست قاعدة (عدم وجود الدليل المعين لا يستلزم عدم المدلول). وهذه قاعدة نافعة جداً في النقاش مع كل من ينفي وجود الشيء اعتماداً على عدم وجود دليل عليه في منهجه المعرفي، وهي مهمة جداً كذلك في النقاش مع الغلاة في العلم في نفيهم الإيمان لعدم دلالة المنهج التجريبي عليه.

٦. فقدان الدقة.

يفخر الغلاة في العلم بأن المنهج العلمي يتصف بالدقة والوضوح دون غيره، لذا فهو أولى بالثقة. وهذا الكلام لا يعدو أن يكون دعوى لا تطابق الواقع، فالمنهج العلمي كغيره من المناهج، فيه الصعب والسهل، وفيه الواضح والغامض، وقد شهد أهله بوجود كمية كبيرة من التعقيد فيه.

٧. انخرام الموضوعية.

يدعي الغلاة في العلم أن المنهج التجريبي منهج موضوعي تماماً، لا مدخل فيه للهوى والتعصب، لأنه منهج قائم على التجربة. وهذه الدعوى غير مسلمة، فمع كون المنهج الموضوعي فيه قدر كبير من الموضوعية، إلا أن الادعاء بأنها موضوعية خالصة غير صحيح. فالعلم التجريبي يحمله أناس من البشر، وهم معرضون كغيرهم لدخول الهوى والتعصب في نفوسهم، وللعلماء المشتغلين بهذا المنهج كلام يفيد بوجود تأثير للقناعات والعقائد على الأبحاث.

فمن ذلك: هروبهم من إثبات وجود الخالق عند معاينة دقة وإبداع خلق المخلوقات.
ومن ذلك: تمسك الناقدین للأديان بنظرية دارون لأنها البديل الوحيد عن الإيمان بالأديان، حتى لو لم يكن لهذه النظرية دلائل قوية.
ومن ذلك: صدمتهم عند ظهور نظرية الانفجار العظيم.
ومن ذلك: استغلال أصحاب نظرية التطور لأي كشف وراثي، أو لأي أحفورة متحجرة، للتدليل على صحة التطور، مع أنه من الممكن جداً تفسيرها بطريقة مختلفة.
ومن ذلك: التحيز العام في ثقافة الغرب للجانب المادي على الجانب الروحي الإنساني، ولجانب الآلية على جانب الغائية فيما يتعلق بالوجود.

وأما تأثير السياسة على العلم فيوضحه أنه قد تشكل في التاريخ ما يعرف بـ(العلم الموجّه)، وهو العلم الذي يخضع للسياسة ويحقق مصالحها، ويظهر ذلك ما كانت تفعله الحكومات الشيوعية من تدخل في الأبحاث لموافقة أيديولوجياتها، حتى إنه لما ثار عدد من العلماء في الاتحاد السوفيتي مطالبين بحرية البحث، ضيق عليهم، وتم تشخيص حالتهم على أنها اضطراب نفسي.

وقد ذكرت (ميريام جروسمان) في مقالها «عندما تخفى نتائج البحث العلمي تحت السجادة» صورا وأمثلة على تدخل السياسة في الأبحاث، كتدخل الساسة عند مخالفة بعض الأبحاث لما أسمته بـ(الصواب السياسي)، وذلك باستعمال وسائل للضغط كوقف التمويل، أو ممارسة الهجوم والوصم على الباحثين المخالفين.

ويظهر هذا كذلك التسلط والإقصاء الذي مارسه التطوريون على العلماء المنكرين لنظرية التطور، حتى قام عدد من الباحثين برصد تلك الممارسات التعسفية ونشروها في فيلم وثائقي بعنوان «مطرودون»، وهو مشهور جدا.

والمراد هنا إثبات أن المنهج التجريبي كغيره من المناهج، معرض للاستغلال الشخصي أو السياسي، وليس المراد الطعن في كل مخرجات البحث التجريبي.

المكون الثاني من مكونات المنهج العلمي: الاستغناء بالاستقراء عن المناهج الأخرى (النزعة الاستقرائية).

(الاستقراء): هو المنهج البحثي الذي يعتمد على الانتقال من عدد محدود من الحالات الخاصة إلى الكشف عن القوانين العامة.

وهو أهم مكونات المنهج العلمي التجريبي في العصر الحديث، بل هو غالب عليه. وقد نشأ الاهتمام بالمنهج الاستقرائي في القرن السابع عشر مع (فرانسيس بيكون)، ثم زاد الاهتمام به حتى غلب على المنهج العلمي في القرن التاسع عشر، وصار الفلاسفة المتبعون لهذا المنهج ينظرون له على حساب المنهج الاستنباطي، ويقدمونه على أنه الطريق الأوحى للحصول على العلم الصحيح، وأن ما سواه كاسد.

ومن أشهر الغلاة في المنهج الاستقرائي: الفيلسوف الإنجليزي (جون استوارت مل) فقد غلا في المنهج الاستقرائي وأرجع كل طرق الاستدلال إلى الاستقراء، ولم يستثن من ذلك حتى قوانين الرياضيات، ووضع كتابه «نسق المنطق» في سبيل تأسيس هذا المنهج كطريق وحيد وجديد للمعرفة.

وممن غلا كذلك في جانب الاستقراء: أتباع الوضعية المنطقية، ومنهم زكي نجيب.

تقويض المكون الثاني

المراد هنا نقد فكرة كون الاستقراء هو المنهج الوحيد الصالح للحصول على المعرفة، وليس المراد إبطاله من أساسه، فلا شك أنه طريق من طرق البحث الصحيحة.

وقد نشأ في الغرب تيارات تنتقد هذه النزعة الاستقرائية وتفندها، ومن أهم ما يدل على الخلل المنهجي في النزعة الاستقرائية:

١. المناقضة لطبيعة المعرفة الإنسانية، فكلامهم قائم على حصر طرق المعرفة في طريق واحد، وهو أمر باطل، وقد سبق تفنيده.

٢. تعذر الاستقراء الخالص.

يدعي الغلاة في العلم أن المنهج العلمي منهج استقرائي خالص، وهذا غير صحيح أبداً، فإن المنهج العلمي لا بد من وجود الاستنباط العقلي فيه، ولا بد أن تدخله ثقافة وأفكار العلماء، وقد بين ذلك عدد كبير من العلماء.

وعلى هذا فلا فرق بين المنهج العلمي وبين المنهج المتبع في إثبات وجود الخالق، من حيث الاعتماد على الحس والاستنباط معا.

٣. العجز عن الإثبات.

يقع الغلاة في العلم في مأزق عندما يعظمون جانب الاستقراء، مع عدم قدرتهم على إثبات صحته عن طريق التجربة، فهذا أمر مستحيل؛ وذلك أن حقيقة الاستقراء ترجع إلى إمكان التنبؤ بالمستقبل، وهو قائم على التسليم بمبدأ ثبات خصائص الأشياء واطراد التتابع بينها، وهذه المبادئ لا يستطيع المذهب الحسي إثباتها، بل إنه يستلزم إنكارها. ولم يستطع الغلاة في العلم تقديم رؤية واضحة للخروج من هذا المأزق، وافترقت مواقفهم للخروج منه إلى أربعة مواقف أساسية.

الأصل الثالث: الاقتصار على تفضيل المنهج العلمي

بعد أن كشف العلم في القرن العشرين عن كثير من صور قصوره، لم يعد الغلاة في العلم يجزمون بكون المنهج العلمي هو الطريق الوحيد لتحصيل المعرفة، بل صاروا يقولون: هو أفضل من غيره، لأنه لا يقوم على ادعاء الحقيقة الأبدية، بل هو خاضع للتغيير والتبديل والشك دائماً، ثم حكموا على المناهج التي لا تقبل ذلك بالكساد.

ويرد هذا الكلام:

١. أن هذه الدعوى لا تختلف كثيراً عن سابقتها، فالانتقال من الجزم إلى التفضيل لا يعني تخليهم عن النظرة الشمولية، في كون المنهج التجريبي صالحاً لمعالجة كل الظواهر، وقد سبق رد ذلك. وكل الاعتراضات التي أوردت على الدعوى الأولى فإنها واردة على الاقتصار على تفضيل المنهج العلمي.
٢. كلامهم يفضي إلى قيام جميع علومهم على الخرافة التي أسموها شكاً، وأظهره بمظهر الموضوعية.
٣. الأفضلية في تقديم المناهج أمر نسبي اعتباري، فالموضوعات الطبيعية لها مناهج هي الأفضل في بحثها، والموضوعات الإنسانية كذلك.